المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد فعله من نهب الاموال وقتل النفوس
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل
اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا او يصوره بصورته فان قلت
انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو
القاعدة العظمى في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس
بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار
على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء
تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية الحمد عليها يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدا الافعال اختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى
عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الامدي من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على
تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما
يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه فتامل قوله سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل
سواء اسم بمعنى الاستواء او يوصف به كما توصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا جزء والفعل بعده اعني
تعلق الى آخره في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه
بالفضايل والفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال او اعتراض بقي ههنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعددة والتسوية انما يكون بين المتعدد لا ما بين احدهما فالصواب الواو بدل ام لفظا او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير
معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء وصريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط
بعلاقة ان ام والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران سواء
والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق

والرجوع

٩ التعظيم ابين لما ذكره من ان الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على
صح



والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع
الى الحمد فمستبعد جدا والفضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي
ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود
عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين
الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل
هو هذا الذي فسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة
الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية
فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا
حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله
ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكليف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم
تعظيمه ولا ريب في تحقيق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع بمعنى الجهل
يكون
بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام وباخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ
المبني بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا
تعظيم
يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن الخ بقوله يقصد به
قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في
بدل
الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بالواو
على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يدافعه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل
رح
الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط
ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا فاجا ما لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا المجموع الاعتقاد
الذي
والمحبة وان لزمه فلذا عطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارده الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد

Copyright © King Saud University